Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

153

أثر الديون على القرارات السيادية

دوامة الديون

Volume No. 153, FEBRUARY 2025 - CHABAAN 1446

أثر الديون على القرارات السيادية

روامة الديون

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

تزايد انتشار ثقافة الديون، بازدياد الوسائل المالية المبتكرة: كالبطاقات الائتمانية، والتسهيلات الائتمانية، والسحب على المكشوف والمشتقات، والمضاربة بالفوركس ومثيلاتها، وغيرها. كما ساعد الإفلاس وبخاصة إفلاس الشركات في تعميق أثر هذه الثقافة لضمان استدامتها.

وبترافق الربا مع الديون، تزدادت تكاليف هذه الثقافة، مما أخضع الدول والناس على حد سواء للدخول في مصطلح (عبيد الديون) الذي صار واقعًا سائدًا، فتَعِس كل أولئك وشقوا.

قال صلى الله عليه وسلم: **(تعس عبد الدرهم تعس عبد الدينار)**، والتعاسة هي الهلاك، والشقاء والتعثر.

أنواع الديون:

١– ديون القطاعين العائلي والشركات: وهذه الديون تُضعف الاقتصاد المحلي وتجعله عرضة للتغيرات، مثال ذلك الديون التركية وأثرها على تزعزع سعر صرف الليرة. ويتحول الاقتراض العائلي عادة إلى إنفاق استهلاكي، لذلك يعشق الاقتصاديون الديون الأسرية المتزايدة لأنها تعني نمو الناتج المحلي الإجمالي، فيحركون النظام الاقتصادي بجذب المستهلكين إلى دائرة الاقتراض ليشتروا أكثر. وتعتمد كثير من البنوك على المستهلكين؛ لإنفاق أموال ليست لديهم.

لذلك صار الناتج المحلي الإجمالي مقياساً غير دقيق للنمو الاقتصادي الحقيقي، لأن قياسه يتجاهل زيادة الدين العام.

وقد أرسى الاقتصاد الإسلامي ضابطًا لهذه الديون للحد من مخاطرها، إذا بلغ مقدارها ثلث إجمالي الأصول، فيتحول حكم بيع أصولها إلى بيع كالئ بكالئ المنهي عنه، أي بيع دَين بدَين.

٢– ديون الدولة: وهي تمثل عجزاً حكومياً غالبًا ما يكون سببه سوء الإدارة، ومرده زيادة الإنفاق الإسرافي والتبذيري، وقد عبّر عنه ابن خلدون بالترف وهذا فساد، وقد يكون سببه الحروب.

وإن **الاقتراض العام دون سبب وجيه؛ يسبب ظلماً للأجيال القادمة، على حساب توسع الأجيال الحالية، وهذا ليس من العدل، ويكأن الآباء يأكلون الحصرم والأبناء يضرسون** كما في المثل العامي.

وتقترض الدول من مصادر عدة، وهي:

- اقتراض من الاقتصاد المحلي: سندات سيادية تُسوق داخلياً.
- اقتراض خارجي: سندات سيادية تُسوق للداخل والخارج.
- اقتراض دولي مباشر.
- اقتراض من المؤسسات الدولية.

أما أسوأ أنواع اقتراض الحكومات فهو الاقتراض الداخلي، الذي يتم عندما يتم تحريك سعر الصرف لافتعال تضخم مستمر، وعادة ما يكون على مراحل، كالآتي:

- اصدار النقد دون غطاء (ذهبي أو دون وجود فائض في الميزان التجاري).
- خسارة النقد من غير الذهب لثمنيته مما يعني تبخر مدخرات الناس. وهذا حصل على مرحلتين الأولى ١٩٧١ باتفاقية بريتون وودز حيث تم تحرير الدولار الأمريكي من علاقته بالذهب، ومؤخراً بإشاعة نظرية النقد الحديثة التي يتعامل الفدرالي الأمريكي بها مع النقد المُصدر.
- تحول النقود إلى ورقة دين على المجتمع.
- تضخم الأسعار مقابل تخلخل قيمة النقود.
- يمكن للحكومات أن تخدم ديونها بنقل تكلفتها بشكل فعال؛ فالديون تتآكل بالتضخم، لذلك يجد مُلاك الأصول النقدية أنفسهم في المدى الطويل مجبرين على تحمل هذا العبء بتحويل

ثرواتهم المملوكة إلى أشكال أخرى من الثروة، وهذا أكل لأموال الناس بالباطل من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

كيف هي حالة الاقتصاد المثقل بالديون؟

إن الاقتصاد المثقل بالديون بعد أن تسوده ظروف عدم اليقين تتغير سلوكياته الاقتصادية؛ وتصبح صفاته العامة: النزيف؛ فالتراجع؛ فالانكماش؛ فاليأس، وذلك كالآتي:

- هجرة الأموال خارج البلاد، وهذا بمثابة نزيف.
- تراجع استثماراته القائمة في المدى قصير الأجل، وانعدامها في المدى الطويل، وهذا بمثابة تراجع.
- توجه طبقاته الوسطى نحو تخزين الأصول غير المنتجة؛ كالذهب، والمقتنيات، والعملات الأجنبية، وهذا بمثابة انكماش.
- تدني رؤى صناع القرار فيه، وتخليهم عن أهدافهم، وهذا بمثابة يأس؛ فصناع القرار لا يمكنهم فعل شيء بقرارات لا مجال لتطبيقها.

السلوك السلبي للشركات تجاه الديون المفرطة:

الاقتراض المفرط يترك الشركات معرضة للضيق والعسر، وفي هذه الحالة ستحتاج إلى تقليص إنفاقها، وقد يشمل ذلك تسريح عمالها، وخفض استثماراتها. وأثر مثل هذه الشائعات في الاقتصاد الكلي، يؤدي لانخفاض أسعار الأصول المبالغ في قيمتها، ليبدأ **ضمان** تلك الديون في التلاشي.

السلوك السلبي للحكومات تجاه الديون المفرطة:

بعد تعثر سداد الديون الحكومية، وصعوبة ذلك إن لم يكن استحالته في بعض الأحيان، تكون الحكومات المدينة مجبرة على تحويل ديونها إلى نقود على شكل سندات سيادية؛ وكلما اشتدت أزمتها عززت سنداتها برهون أو بالتأمين عليها؛ فتتضخم الديون ويدخل الاقتصاد مرحلة الديون المفرطة. وعند هذه المرحلة يشيع التضخم ويزداد، ويأخذ السداد شكل الضريبة الخفية على المدخرات النقدية، وهذا بديل لفرض ضريبة صريحة، تكون صورته: **خفض التضخم لثروات الناس**؛ فيشاركوا في حمل عبء الديون ظلمًا وعدوانًا.

وقائع الديون قصة لا تنتهي أي دوامة الموت :

إذا كانت قدرات الاقتصاد المدين على السداد محدودة، أو أنه وصل إلى أقصى حدود تحمله، فستتراجع قدرته على جذب مزيد من الديون، وسيفقد كل زيادة في النشاط الاقتصادي المرتبط بتلك الديون؛ لفقدانه القدرة على تحقيق أي رفع مالي، وسيتباطأ خلق الائتمان، وسيتبعه انخفاض نمو ناتجه المحلي الإجمالي، وأخيراً سيتهاوى نشاطه الاقتصادي.

وعليه فإن كرة الثلج وإن هدأ تدحرجها فإنها لن تقف وستتابع قفزاتها من مكان لآخر. وكأننا أمام حلقة مفرغة لا مخرج منها ما دامت الأسباب موجودة، ويُمثل تفاوت سعر الفائدة، محرك الحلقة، وهو نفسه المسؤول عن تفاقم التضخم الذي يعتبر محركه المساعد، وتتألف أجزاء الحلقات كالآتي :

- حلقة أزمة المصارف.
- حلقة أزمة الحكومات : فإذا اتبعت سياسة التشديد الكمي QT فسيتم ترحيل ديون البنك المركزي نحو القطاع الخاص.
- حلقة أزمة شركات.
- وغالبا ما تنتهي دورات الديون بأزمة ركود.

وتبقى المؤسسات الدولية – بوصفها المنقذ الأخير – تنتظر فريستها على الباب، لتفرض عليها شروطها المجحفة، ولتوقع بها خسارة سيادتها الوطنية، بسبب الإملاءات التي تشترطها مقابل إقراض المال. وهذا نفسه هو الذي ساد في الجاهلية قبل الإسلام ولو على مستوى الأفراد، حيث يقول الدائن للمدين المنهك : (إما أن تقضي أو أن تربي).

الحلول لمعالجة العجز الحكومي :

١– في الاقتصاد التقليدي :

- زيادة فرض الضرائب، وهذا ما ذكره ابن خلدون عندما تكلم عن زوال الأمم..
- الاقتراض، وهو عادة اقتراض ربوي.

وباجتماع هذين الحلين القاصرين، تتحد آثام الضرائب وحوبها مع آثام الربا وحوبها لنكون أمام النموذج اللبناني الحالي.

٢– في الاقتصاد الإسلامي : يكون علاج ظاهرة الديون عند الفرد والمجتمع، وذلك :

- بالتربية.
- ثم بتأمين الموارد المستدامة.

وشتان شتان بين حلول الاقتصاد الإسلامي وحلول الاقتصاد التقليدي، حيث:

- شدّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه، وهذا كناية عن التقشف الحكومي للحد من الإنفاق. وقد خاطب عمر رضي الله عنه في عام المجاعة بطنه عندما قرقرت جوعًا وتضوراً؛ قائلاً لها: (قرقري أو لا تقرقري، لن تذوقي اللحم حتى يشبع أطفال المسلمين). فالصوم والحمية الذاتية قبل التمادي في الديون مقابل الصوم والحمية المفروضة بعد وقوع الفأس بالرأس.
- التوجه نحو الاستدانة الداخلية من أموال الزكاة مقدمًا؛ لصرفها على الناس حتى يعود حالهم بأحسن مما هم عليه. مثال ذلك: الديون عند الأزمات ومعالجة عمر رضي الله عنه عام المجاعة.
- يعتمد أكثر صيغ التمويل الإسلامية على المشاركة بالمال أو بالجهد، وصيغ التمويل التي تتضمن الائتمان، فثلاثة فقط، حيث يكون مصدر الائتمان من مال الممول وليس مالا جديداً كما تفعل المصارف التقليدية بخلق النقود وضخها.

أثر الديون على القرارات السيادية للدول:

الأصل أن الاقتراض مسيء للاقتصاد إذا كان ربويًا، أو مصحوبًا بشروط مهينة. ويمكن تمييز أثر الديون على القرارات السيادية كالآتي:

فالاقتراض مؤداه مع الاقتصادات القوية أنه يبدأ بإنعاش الاقتصاد المتباطئ.

أما مع الاقتصاد النامي، فنميز بين حالتين:

ا. إذا كان الاقتصاد في طور النمو، وكان قادراً على استيعاب مزيد من التوسعات؛ فزيادة الديون تعمل فيه عمل الرافعة المالية في المؤسسات والمشروعات، إلا أن ضخامة أعباء تلك الديون تُحدث أضراراً يصعب تجاوزها، كما أن فقدان الثقة فيه تجعله عاجزاً عن الحصول على مزيد من الديون الجديدة بسبب إحجام المقرضين، وهذا ما يُمهد الطريق لحدوث أزمة ديون غالبًا ما تُقوّض الثقة بهذا الاقتصاد.

ب. إذا كان الاقتصاد مثقلاً بالديون؛ لكنه لا يعاني من أزمات في ديونه؛ فعادة ما ينتهي حاله بالمعاناة مع ركود اقتصادي يمتد لعقود. وكلما طالت تلك الفترات تشابهت أضرارها مع أضرار أزمات الديون؛ فيكون الحال من بعضه.

لذلك، تخسر البلدان المدينة بعضًا من سيادتها من خلال توجيه قدرات البلاد لخدمة الدَين، أو لاستجرار مزيد من الديون، ولربما خسرت حريتها إذا تمادى حجم الديون لناتجها القومي بمرات ومرات، ولا يعتدُّ بالأنموذج الأمريكي، لأن أمريكا تربط الاقتصاد العالمي بعملتها ونكساتها، وتستخدم القوة الغاشمة لمنع تغيير سطوتها الاقتصادية ولو بالقوة، وقد أوضح النهج الترامبي مؤخراً نيته بالسيطرة على الاقتصادات المتهالكة التي صارت مدينة بالكلية بعد أن أنهكتها الحروب وأقض مضجعها الفساد، وأمريكا هي التي ساهمت في إشعال هذه الحروب وتذكيتها، وبنشر الفساد عبر سياسة العقوبات الدولية التي تمارسها في دول أخرى. والآن أشهرت سيف الرسوم الجمركية التي يحب ترامب تلطيفها بالتعرفة الجمركية، ليُسعّر الحرب على من كان سنداً له بإشعال الحروب العالمية وإفساد الدول والمجتمعات، ناسيًا مواقف من كانوا حلفاءه، وهذا عادي جداً بمن تستند ثوابته إلى متغيرات برغماتية مصلحية.

لقد أنتجت الديون الدولية سيطرة مطلقة للشركات على الحكومات ومجتمعاتها، وصارت الدول بمن فيها تدور في فلك مصالح الشركات، سواء كانت شركات عسكرية أو طبية أو تقنية أو استخراجية أو غير ذلك، وهذه الشركات قد استطاعت في السنوات الأخيرة إحداث أزمات عالمية، ساعدت في تعميق أزمات الديون، لتحقق الشركات وأصحاب المصلحة فيها مزيداً من السيطرة.

حماة (حماها الله) ٢٣ شعبان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٢٥ م